

ورقة تقدير موقف بمناسبة اليوم العالمي للشباب الذي يصادف 12 آب من كل عام

## الشباب الأردني

أحلام كبيرة وخيارات مستقبلية محدودة

إعداد:

المُرصد العمالي الأردني

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

عمان-الأردن، 11 آب 2018

في سياق متابعة برنامج المرصد العمالي الأردني التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية لمجمل سياسات العمل، فإن المرصد يصدر أوراق تقدير موقف وتقارير تتناول موضوعات محددة وذات أولوية في مسار التحولات التي يمر بها المجتمع والدولة الأردنية، والتي تشكل تحديات تؤثر في مسار تطوره. وفي هذا المجال تأتي هذه الورقة التي نصدرها بشكل دوري بمناسبة يوم الشباب العالمي الذي يصادف يوم 12 آب من كل عام، وهي مناسبة للوقوف على واقع الشباب الأردني، والتحديات التي يواجهونها في مجال العمل، الى جانب الوقوف عند السياسات المتعلقة بتشغيلهم وخياراتهم وأحلامهم.

يتعرض الشباب الأردني للعديد من الضغوط التي أدت الى تضيق الخيارات المستقبلية أمامهم، ويعود ذلك الى أسباب داخلية ذات علاقة بالسياسات الاقتصادية التي طبقت في الأردن خلال العقود الماضية والتي أدت الى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، اذ وصلت الى مستويات قياسية مقارنة مع غالبية دول العالم، تحول بينهم وبين الانخراط في سوق العمل، الى جانب ضعف قدراتهم المعرفية والمهاراتية بسبب ضعف النظام التعليمي، والفجوة بين التخصصات التي يوفرها النظام التعليمي وخاصة الجامعي وحاجات سوق العمل الأردني، الى جانب ضعف شروط العمل في القطاع الخاص، المولد الرئيسي لفرص العمل وفي هذا الاطار نعرض ما يلي:

1. بالرغم من أن اتفاقية حقوق الطفل التي صدرت عام 1989 تحدد أن جميع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 16 عاماً هم اطفال، الا أن العديد من المنظمات الدولية، ومنها منظمة العمل الدولية ما زالت تتعامل مع من تقع أعمارهم ما بين (15 – 16) عاماً باعتبارهم شباب، لذلك تقوم المنظمة المذكورة بتوفير بيانات احصائية حول الشباب وفقاً لهذه المعايير، وكذلك الحال بالنسبة للبيانات الاحصائية التي توفرها دائرة الاحصاءات العامة الأردنية. اذ تبلغ نسبة الشباب في الأردن (36.2 بالمائة) من مجمل السكان، موزعة على الفئتين العمريتين (15-24) عاماً، والتي تشكل (19.8 بالمائة) من مجمل المواطنين، والفئة العمرية ما بين (25-34) عاماً والتي تشكل (16.4 بالمائة) من مجمل المواطنين، وبالتالي نحن نتحدث عما يزيد قليلاً عن ثلث المجتمع الأردني.

2. استناداً الى مختلف المؤشرات الاحصائية المتوفرة دولياً ومحلياً والمتعلقة بأسواق العمل والتشغيل، يجب الاشارة أن غالبية الشباب في المنطقة العربية يعانون من أوضاع صعبة للغاية، ويأتي ترتيبهم في آخر سلم كافة الدول، مقارنة بأوضاع الشباب في غالبية دول العالم، اذ أن معدلات المشاركة الاقتصادية للشباب في عام 2017 بلغت في المنطقة العربية (30.6) بالمائة، و (13.5) بالمائة بين الاناث وهي معدلات منخفضة جداً مقارنة مع مجمل دول العالم، حيث تبلغ هذه النسب عالمياً (45.7) بالمائة، وبين الاناث (37.1) بالمائة.

3. وفيما يتعلق بمعدلات البطالة بين الشباب في المنطقة العربية خلال عام 2017 فكانت الأعلى عالمياً، حيث بلغت (30.0) بالمائة، وهي أعلى كثيراً من معدلات البطالة على المستوى العالمي والذي بلغ (13.1) بالمائة، وهي الأعلى عند مقارنتها مع أقاليم أخرى، حيث بلغت في دول شرق آسيا (10.4) بالمائة، و(12.0) بالمائة في دول جنوب شرق آسيا، و(10.9) بالمائة في دول جنوب آسيا، و(19.6) بالمائة في دول أمريكا اللاتينية، و(11.1) بالمائة في دول القارة الأفريقية جنوب الصحراء، في حين تبلغ معدلات البطالة عند الشباب في دول أوروبا الغربية والدول المتقدمة (18.2) بالمائة، وفي دول أوروبا الشرقية (15.2) بالمائة.

4. هذه المؤشرات الإحصائية كافية لتفسير حالة التوتر وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وبالتالي الأمني التي تعيشها المنطقة العربية بجناحيها الآسيوي والأفريقي منذ عقود، والتي أدت إلى رفض شباب المنطقة لواقعهم ونزولهم إلى الشارع احتجاجاً على الطريقة التي يحكمون بها، والنظم السياسية التي تحكمت بمقدراتها، وضد النماذج التنموية والاقتصادية التي فرضت عليها، وأدت إلى افقار غالبية شعوب المنطقة بالرغم من تميز هذه المنطقة بمواردها الطبيعية، ونوع بعضهم إلى التطرف والالتحاق بالمنظمات الإرهابية.

5. تعد معدلات البطالة بين الشباب في الأردن من بين أعلى النسب في العالم، حيث تبلغ (47.7) بالمائة و (37.6) بالمائة للفئتين العمريتين (15-19) عاماً، و(20-24) عاماً، حسب تقرير العمالة والبطالة الأخير الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة للربع الأول من عام 2018، ولغير الجالسين على مقاعد الدراسة.

6. وقد ساهم تراجع قدرات الاقتصاد الأردني على توليد فرص عمل جديدة خلال السنوات الماضية في ارتفاع معدلات البطالة بشكل عام وبين الشباب على وجه الخصوص، إذ بلغ عدد الوظائف المستحدثة خلال عام 2016 حوالي 50 ألف وظيفة جديدة، في حين كانت قدرات الاقتصاد الأردني تولد 70 ألف وظيفة في عامي 2007. يأتي ذلك في الوقت الذي تزايدت فيه مخرجات النظام التعليمي، وأصبح لدينا ما يقارب 120 ألف طالب وظيفة جديد في كل عام.

7. ساهمت العديد من السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها في الأردن بإضعاف قدرات العديد من القطاعات الاقتصادية على توليد فرص العمل الجديدة، وعلى رأسها القطاع الصناعي، ولعبت الحروب في سوريا والعراق دوراً أساسياً في إضعاف قدرات الاقتصاد الأردني على النمو بمستويات مرتفعة.

8. تعاني قطاعات واسعة من الشباب من ضعف جودة التعليم الأساسي والثانوي وما بعد الثانوي الذي يتلقونه، الأمر الذي ينعكس سلباً على مهاراتهم المعرفية والفنية الأساسية. ونظرة سريعة على نتائج امتحان الثانوية العامة للعام 2018 التي صدرت أول أمس الجمعة توضح أن نسبة النجاح في الامتحان (55) بالمائة. وكذلك، فإن نتائج امتحان الكفاءة الجامعية الذي تعقدته وزارة التعليم العالي أظهرت أن غالبية خريجي الجامعات الجدد يمتلكون أقل من (50) بالمائة من المعارف والمهارات التي يجب عليهم امتلاكها، ومجمل ذلك يضع عقبات أخرى أمام الشباب للحصول على وظائف لائقة. وينطبق ذات الأمر على خريجي المراكز المهنية والمعاهد الفنية من حيث ضعف المهارات التي اكتسبوها أثناء دراستهم مع متطلبات وحاجات سوق العمل في الأردن، ناهيك عن غياب برامج الإرشاد والتوجيه المهني أثناء مرحلة اختيار التخصص الذي يدرسونه، يضاف اليهم عشرات آلاف الطلبة سنوياً يخفقون في اجتياز امتحان الثانوية العامة، ونسبة كبيرة منهم تصبح عمالة غير ماهرة، بسبب ضعف منظومة التعليم المهني والفني غير القادرة على استيعابهم.

9. تعاني قطاعات واسعة من الشباب الأردني من عدم توفر بيئة وشروط عمل لائقة عند التحاقهم في سوق العمل، وهي ظروف صادمة لغالبية الشباب طالبي الوظائف الجدد في غالبية القطاعات الاقتصادية الأردنية والتي يشكل الانخفاض الملموس في مستويات الأجور أبرز سماتها، إذ أن معدل الأجور في الأردن يقارب (507) ديناراً للذكور، و(458) ديناراً للإناث، وتفيد مؤشرات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لعام 2017، فإن (68.4) بالمائة من العاملين المسجلين لديها رواتب تبلغ (500) ديناراً شهرياً فما دون، و (31.2) بالمائة رواتبهم الشهرية تبلغ (300) ديناراً فما دون.

10. يضاف إلى ذلك المنافسة غير العادلة بين الشباب الأردنيين وخاصة الخريجين الجدد لمراكز التدريب والمعاهد المهنية والفنية والجامعات مع العمالة الوافدة (المهاجرة) والناجمة عن ضعف إدارة سوق العمل وتنظيمه، الأمر الذي أغرق سوق العمل الأردني بمئات الآلاف من العاملين الوافدين (المهاجرين) دون حصولهم على تصاريح عمل رسمية، وبلغ عددهم حسب تصريحات وزارة العمل في 2018 ما يقارب (700) ألف عامل مهاجر.

11. لقد بات مطلوباً من الحكومة وبشكل ملح الأخذ بعين الاعتبار الأسباب الأساسية التي أدت إلى تضيق الخيارات أمام الشباب، من خلال إعادة النظر بشكل جذري بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة سياسات التشغيل والتعليم، وتطوير سياسات تشغيل فعالة وعادلة، والابتعاد عن السياسات ذات الطابع الدعائي، والتي تعيد تدوير الأزمات منذ سنوات، والتركيز على المشاريع والاستثمارات التي تخلق فرص عمل كثيفة وبشروط عمل لائقة، ونعتقد أن ربط الحكومة الحالية بمنح حوافز ضريبية لبعض القطاعات الاقتصادية بقدرتها على تشغيل أردنيين خطوة بالاتجاه الصحيح، ونرى أن هنالك ضرورة لمنح حوافز للقطاعات الاقتصادية التي توفر شروط عمل لائقة. كذلك بات مطلوباً إعادة النظر بسياسات التعليم بمختلف تخصصاتها ومستوياتها وتحسين جودتها.

انتهى